خروج قطار عن القضبان في طنطا.. وحزب التحالف يطالب باستقالة وزير النقل

الأربعاء 12 مارس 2025 06:00 م

شهدت محطة قطارات طنطا حادثًا جديدًا يضاف إلى سلسلة الحوادث المتكررة في قطاع السكك الحديدية، حيث خرج قطار مكيف رقم 910 القادم من الإسكندرية إلى القاهرة عن مساره، ما أسفر عن توقف حركة القطارات لأكثر من ساعتين، وإصابة الركاب بحالة من الذعر دون وقوع أي خسائر بشرية.

وأوضحت هيئة السكك الحديدية أن الحادث وقع عند دخول القطار إلى محطة طنطا، حيث خرج جرار القطار وأربع عربات عن القضبان. وهرعت فرق الطوارئ إلى الموقع، حيث تم الدفع بأوناش لرفع العربات المنحرفة ووسط محاولة لإعادتها إلى مسارها الطبيعي.

الحادث تسبب في تعطيل حركة القطارات بالوجه البحري، حيث تراكمت القطارات في المحطات المختلفة، مما أدى إلى حالة من التكدس والفوضى في صفوف الركاب، الذين أعربوا عن استيائهم من تكرار الحوادث التي تعيق تنقلاتهم اليومية.

حالة من الذعر بين الركاب

وفقًا لشهود عيان، سادت حالة من الرعب بين الركاب لحظة خروج القطار عن القضبان، حيث هرع العديد منهم إلى القفز من النوافذ خوفًا من انقلاب القطار، وأشار أحد الركاب إلى أن "الأمر كان مخيفًا للغاية، شعرنا أن القطار قد ينقلب بنا في أي لحظة"، فيما أكد آخر أن "التجربة أعادت إلى الأذهان حوادث القطارات المتكررة في مصر، والتي دائمًا ما تخلف خسائر بشرية ومادية".

ردود الأفعال الرسمية والسياسية

في الوقت الذي أكدت فيه هيئة السكك الحديدية أن الفرق الفنية تعمل على إعادة الحركة إلى طبيعتها، أثار الحادث موجة جديدة من الانتقادات لأوضاع البنية التحتية للقطاع.

وفي هذا السياق، طالب حزب التحالف الشعبي الاشتراكي وزير النقل، الفريق كامل الوزير، بتقديم استقالته، محملًا إياه مسؤولية تكرار الحوادث منذ توليه المنصب في 2019، وأشار الحزب في بيان رسمي، إلى أن الوزير تلقى مخصصات مالية ضخمة من الموازنة العامة ومن القروض الخارجية بهدف تطوير قطاع السكك الحديدية، إلا أن وتيرة الحوادث لم تشهد انخفاضًا بل تزايدت معدلات الوفيات المرتبطة بها.

إحصائيات صادمة لحوادث القطارات

تشير الأرقام الرسمية إلى أن عدد الوفيات الناجمة عن حوادث القطارات في مصر ارتفع من 267 حالة بين عامي 2014 و2018 إلى 1689 حالة بين عامي 2019 و2023، رغم انخفاض عدد الحوادث من 7365 حادثة إلى 2584 حادثة خلال نفس الفترتين.

ووفقًا لمحللين في مجال النقل، فإن هذه الأرقام تعكس خللًا واضحًا في إجراءات الأمان والسلامة، وتؤكد الحاجة إلى إصلاحات جذرية بدلاً من الاكتفاء بإجراءات سطحية لا تعالج جذور المشكلة.